

مجلس الإدارة

الدورة 349، جنيف، 30 تشرين الأول/ أكتوبر - 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

INS

القسم المؤسسي

التاريخ: 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2023
الأصل: إنكليزي

البند الثالث من جدول الأعمال

المسائل المنبثقة عن أعمال الدورة 111 (2023) لمؤتمر العمل الدولي متابعة القرار بشأن الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع

غرض الوثيقة

تقترح هذه الوثيقة استراتيجية وخطة عمل بهدف إنفاذ القرار بشأن الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته 111 المنعقدة في حزيران/ يونيو 2023. ومجلس الإدارة مدعو إلى إقرار الاستراتيجية وخطة العمل المقترحتين والطلب إلى المدير العام أن يراعي إرشاداته في تنفيذ الاستراتيجية (انظر مشروع القرار في الفقرة 33).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: النتيجة 8 للفترة 2024-2025: استجابات سياسية ومؤسسية متكاملة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق.

الانعكاسات السياسية: نعم.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: نعم.

الوحدة مصدر الوثيقة: برنامج العمل ذو الأولوية بشأن الانتقالات العادلة نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.343/INS/3/1؛ الوثيقة GB.340/POL/6

◀ معلومات أساسية

١. أجرى مؤتمر العمل الدولي، في دورته ١١١ (حزيران/يونيه ٢٠٢٣)، مناقشةً عامةً بشأن الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع. وقد أفضت هذه المناقشة إلى اعتماد المؤتمر قراراً واستنتاجات بشأن الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع، أعاد المؤتمر التأكيد من خلالها على الحاجة لاتخاذ إجراءات عاجلة للمضي قدماً بالانتقال العادل سعياً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير العمل اللائق والقضاء على الفقر والتصدي للتغير البيئي وتغير المناخ. علاوةً على ذلك، أيد المؤتمر المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية من أجل الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع (٢٠١٥) ("المبادئ التوجيهية") والتي تشكل المرجع المركزي لوضع السياسات وركيزة للعمل. وقد تضمنت الاستنتاجات فهماً للانتقال العادل وسلطت الضوء على أهمية أن تضطلع منظمة العمل الدولية بدور ريادي معزز في النظام متعدد الأطراف.
٢. ودعا المؤتمر مجلس إدارة مكتب العمل الدولي أن ينظر في الاستنتاجات على النحو الواجب وأن يرشد المكتب في إنفاذها. كما طلب المؤتمر من المدير العام أن: (أ) يضع استراتيجية وخطة عمل بشأن الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع لكي ينظر فيها مجلس الإدارة في دورته ٣٤٩؛ (ب) يسترعي انتباه المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة لهذه الاستنتاجات؛ (ج) يراعي هذه الاستنتاجات عند إعداد مقترحات البرنامج والميزانية المقبلة وحشد الموارد من خارج الميزانية.
٣. وتعترف الاستراتيجية وخطة العمل المقترحتان بضرورة الانتقال العادل وتهدفان إلى تعزيز وتسريع وتوسيع نطاق الإجراءات الرامية إلى تحقيق الانتقال العادل والمستمدة من المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية. واستناداً إلى الاستنتاجات، تفرّ الاستراتيجية وخطة العمل بأنّ تحقيق ولاية منظمة العمل الدولية في مجال العدالة الاجتماعية واتباع نهج يتمحور حول الإنسان إزاء مستقبل العمل أمر أساسي من أجل الانتقال العادل.
٤. وتتماشى الاستراتيجية وخطة العمل المقترحتان مع الوثائق المؤسسية الاستراتيجية، منها الخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ والبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٢٤-٢٠٢٥. إضافة إلى ذلك، فهما تستندان إلى العمل السابق والجاري في مجال الانتقال العادل وتسترشدان بعمليات التقييم ذات الصلة، منها عمليات التقييم رفيعة المستوى لاستراتيجيات المكتب والبرامج القطرية للعمل اللائق^١.
٥. علاوة على ذلك، توفر الاستراتيجية وخطة العمل المقترحتان إطاراً متنسقاً ومتكاملاً لاتخاذ إجراء على مستوى المكتب بشأن الانتقال العادل، يضع الأقسام والمكاتب الإقليمية والفرق المعنية بالعمل اللائق والمكاتب القطرية في صلب تركيزه عند التنفيذ. ومن شأن برنامج عمل منظمة العمل الدولية ذي الأولوية المتعلق بالانتقالات العادلة نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً أن يضمن التنسيق الكامل والفعال للاستراتيجية الحالية ويدعم تنفيذها. وعملاً بسياسة التقييم الموصى بها والمحددة لكل برامج العمل ذات الأولوية، من شأن نتائج التقييم المرتبط ببرنامج العمل ذي الأولوية هذا أن يساهم في مراقبة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل المقترحتين.
٦. ومن شأن الاستراتيجية وخطة العمل المقترحتين أن تعتمدا على الموارد المخصصة لهذا الغرض في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ وفي مقترحات البرنامج والميزانية المقبلة. كما سيضطلع المكتب بحشد الموارد من خارج الميزانية بغية سدّ الفجوات في الموارد، حسب مقتضى الحال.

◀ الاستراتيجية المقترحة

٧. تتمحور الاستراتيجية وخطة العمل المقترحتان حول ثلاثة أهداف متكافئة، لكل هدف مجموعة من الحصائل، وتسترشدان بخمسة مبادئ توجيهية. وتأتي الأهداف الاستراتيجية كما يلي:
 - الهدف ١: زيادة تعزيز قاعدة المعارف من أجل الانتقال العادل؛

^١ منظمة العمل الدولية، مكتب التقييم في منظمة العمل الدولية، انظر: Strategy and policy evaluations وناظر: Country programme evaluations

- **الهدف ٢:** تعزيز قدرات الهيئات المكونة على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات من أجل تحقيق انتقال عادل، تراعي قضايا الجنسين، من خلال نُهج متكاملة ومنسقة وقائمة على البيئات؛
- **الهدف ٣:** النهوض بالانتقال العادل من خلال اتباع نُهج منسقة في العمليات والشراكات الدولية، مع تعزيز الدور الريادي لمنظمة العمل الدولية.

٨. وتدعم المبادئ التوجيهية الخمسة التالية الاستراتيجية وخطة العمل المقترحتين وطرق تفعيلهما:

- (أ) **الحوار الاجتماعي.** إنّ الحوار الاجتماعي الفعال جزء لا يتجزأ من عملية وضع السياسات وتحقيق انتقال عادل. والمشاركة النشطة للهيئات المكونة الثلاثية أساسية لتنفيذ الاستراتيجية وضمان تلبيتها لاحتياجات الهيئات المكونة واستدامة نتائجها.
- (ب) **المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومعايير العمل الدولية.** تستند الاستراتيجية المقترحة وتفعيلها إلى معايير العمل الدولية ذات الصلة، وإلى احترام وتعزيز وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.
- (ج) **الالتزام إزاء المنشآت.** تعترف الاستراتيجية بأنّ تعزيز المنشآت العامة والخاصة والمنشآت الاجتماعية المستدامة عن طريق توفير بيئة وأطر تنظيمية مؤاتية أمرٌ أساسي للانتقال العادل.
- (د) **المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي والإنصاف.** إنّ تعزيز الانتقال العادل يعني تعزيز عمليات ونتائج منصفة وعادلة وشاملة. وتنص الاستراتيجية وخطة العمل المقترحتان على تدابير لإدماج المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، بالإضافة إلى إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات وآراء الشعوب الأصلية والقبلية، والفئات المحرومة تقليدياً من الخدمات، والفئات في أوضاع استضعاف.
- (هـ) **الاتساق السياسي.** إنّ تحقيق الانتقال العادل يتوقّف على اعتماد نُهج منسقة على مختلف المستويات وفي مختلف المجالات السياسية. ويجري تعزيز الاتساق السياسي عبر تقديم الدعم للهيئات المكونة بهدف إرساء الأطر السياسية والأدوات ومشاركة المكتب في العمليات الدولية والنظام متعدد الأطراف وتعزيز التنسيق الداخلي بشأن انتقال عادل على مستوى المكتب.

الهدف ١: زيادة تعزيز قاعدة المعارف من أجل الانتقال العادل

٩. إنّ التدخّل في الروابط المعقّدة بين عالم العمل والبيئة الطبيعية والتغيرات السريعة التي تؤثر فيها يستلزم قاعدة معارف متينة واستشرافية تعتمد على بيانات وطنية موثوقة، ومصنفة حسب معايير ذات صلة، على غرار نوع الجنس والقطاع وحجم ونوع المنشأة. وإرساء قاعدة معارف متينة تراعي قضايا الجنسين وتلبي في الوقت نفسه احتياجات الهيئات المكونة على المستوى الوطني والقطاعي والإقليمي وتستجيب للمساءل الناشئة، أمرٌ ضروري لوضع سياسات فعالة وتنفيذها وتقييمها وتعزيز دور وإسهامات منظمة العمل الدولية في المبادرات التي تضطلع بها على المستوى الدولي.
١٠. وسيستردّ تعزيز قاعدة المعارف من أجل الانتقال العادل ببرنامج بحثي متكامل وقائم على الطلب وذي صلة بالسياسات العامة، يجري تنفيذه على مستوى المكتب. وسيجري تحديد وتطوير المنتجات المعرفية الرئيسية من خلال التعاون الداخلي والخارجي، مع التركيز على المنتجات التي توجّه صياغة وتنفيذ السياسات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وستُعزّز نُهج جمع وقياس البيانات المتعلقة بالقطاع والصناعة والمصنفة حسب نوع الجنس من أجل انتقال عادل، بهدف تعزيز قدرة الهيئات المكونة في هذا الشأن وتحسين جمع البيانات ونوعيتها وتوافرها.
١١. وستنشأ بوابة لتسهيل الحصول على المعارف والمعلومات المتعلقة بالانتقال العادل ونشرها. وستكون هذه البوابة بمثابة مركز افتراضي للهيئات المكونة والشركاء، تقدّم لهم الموارد ذات الصلة بالبحوث ووضع السياسات وتنفيذها. وترتبط جدوى هذه المعارف ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية تواصل سليمة. وسيكثّف المكتب الجهود التي يبذلها في التواصل بشأن الانتقال العادل بغية زيادة تقاسم المعارف وتعزيز التزام منظمة العمل الدولية على المستويين الدولي والوطني.
١٢. وسيجري السعي لتحقيق الهدف ١ من خلال الحصائل التالية.

الحصيلة ١- إعداد وتنفيذ برنامج بحثي متكامل لمنظمة العمل الدولية بشأن الانتقال العادل

١٣. سيجري إعداد وتنفيذ برنامج بحثي متكامل يحدد الأولويات والمواضيع ذات الأهمية على مختلف المستويات ويدعم نهج منسق إزاء البحث وتوفير ونشر المعارف ويسلّط الضوء على الشراكات المحتملة لتطوير المعارف. ومن المتوقع أن يحدد هذا البرنامج البحثي فئات تكملية متعددة من المنتجات المعرفية، بدءاً بتقارير رائدة عالمية وصولاً إلى تحليلات قطاعية وموضوعية، بالإضافة إلى عمليات تقييم وتشخيص ومحاكاة على المستوى القطري. وعند تحديد مجالات البحث

المحتملة، ستأخذ الاستراتيجية المقترحة بعين الاعتبار المسائل الملحة التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى الهيئات المكونة والمجموعات في أوضاع استضعاف، على غرار تداعيات تغير المناخ على اندام المساواة والاستبعاد الاجتماعي، وحراك اليد العاملة وغيرها من المواضيع المهمة.

الحصيلة ٢- تعزيز النهج لجمع وقياس البيانات ذات الصلة بالانتقال العادل

١٤. من المهم بمكان التزوّد ببيانات مجدية وجيدة النوعية لتوليد المعارف واتخاذ القرارات بشأن الانتقال العادل، بما في ذلك تحليل ورصد وتقييم السياسات والبرامج. وسيضع المكتب مقاربات منهجية لجمع وقياس البيانات ذات الصلة بالانتقال العادل بالاستناد إلى الأطر والموارد والأدوات الموجودة، وفي الوقت ذاته سيحدد الثغرات المحتملة. وستحظى الدول الأعضاء بدعم قائم على الطلب بغية تحسين الإحصاءات المتعلقة بالانتقال العادل.

الحصيلة ٣- وضع بوابة للمعارف بشأن الانتقال العادل

١٥. ستوضع بوابة للمعارف بشأن الانتقال العادل لتكون بمثابة مستودع للمعارف والابتكار بشأن الانتقال العادل، والربط بين تغير المناخ والبيئة وعالم العمل. وستتضمن البوابة معلومات وموارد موجهة نحو الإجراءات العملية المتعلقة بالانتقال العادل، بما فيها الدراسات والموجزات ودراسات الحالة والأدوات، وتجعلها متاحة من خلال واجهة بينية سهلة الاستخدام تهدف إلى تعزيز فهم السياسات المتعلقة بالانتقال العادل وتسهيل التبادل والتعلم والابتكار بين البلدان والأقاليم والقطاعات واستكمال أنشطة تطوير القدرات وتقاسم المعارف.

الحصيلة ٤- نشر الرسائل والإرشادات الرئيسية بشأن الانتقال العادل وإبراز نشاط منظمة العمل الدولية من خلال التواصل الفعال

١٦. ستوضع وتنفذ استراتيجية للتواصل، تتمثل أهدافها في تعزيز فهم الانتقال العادل استناداً إلى المبادئ التوجيهية واستنتاجات عام ٢٠٢٣، ودعم الرسائل المتناسكة على نطاق واسع وتبسيط الضوء على نشاط منظمة العمل الدولية وإبرازه والإسهام في تعزيز دورها الريادي في عمليات صنع القرارات القطاعية والوطنية والإقليمية والدولية في إطار النظام متعدد الأطراف. وستكون هذه الاستراتيجية جزءاً من استراتيجية التواصل الأشمل لمنظمة العمل الدولية الرامية إلى الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية، ومن استراتيجية التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية.

الهدف ٢: تعزيز قدرات الهيئات المكونة على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات من أجل تحقيق انتقال عادل، تراعي قضايا الجنسين، من خلال نهج متكاملة ومنسقة وقائمة على البيانات

١٧. تستدعي التحولات الاقتصادية بعيدة المدى المرتبطة بتغير المناخ والبيئة، بالاقتران مع ضرورة وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات بشأن الانتقال العادل، انتهاج مقاربات أكثر شمولاً وأوسع نطاقاً لتطوير ودعم القدرات، تستند إلى احتياجات وأولويات الهيئات المكونة وتسترشد بمعايير العمل الدولية ذات الصلة. وبالتالي، من المطلوب التركيز بشكل أكبر على أطر وآليات اتساق السياسات وتكاملها وتعزيز تطوير القدرات والدعم في مختلف المجالات السياسية، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الشركاء الاجتماعيين في مجال الانتقال العادل حتى يتمكنوا من المساهمة في وضع السياسات ومساعدة أعضائهم. ومن شأن تطوير القدرات والدعم التقني فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات من أجل الانتقال العادل أن يقوم على نتائج وبيانات سليمة تسمح بتقييم فعاليتها وتعزيز التعلم. وسيكون دعم وضع السياسات وتنفيذها مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتطوير القدرات في إطار التدريبات، كما سيعزز ويكمل كل منهما الآخر.

١٨. وسيجري السعي لتحقيق الهدف ٢ من خلال الحصائل التالية.

الحصيلة ٥- تعزيز الدعم المقدم إلى الهيئات المكونة بشأن وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات منسقة ومتكاملة ومراعية لقضايا الجنسين من أجل انتقال عادل

١٩. إن تحقيق انتقال عادل يتطلب اعتماد نهج منسقة ومدمجة بشكل جيد من حيث البيئة من جهة، والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والتوظيفية من جهة أخرى. وتزداد أهمية هذا الموضوع مع قيام الدول الأعضاء بتحديث وتنفيذ سياساتها المتعلقة بالمناخ وما لها من آثار على نطاق الاقتصاد في أسواق العمل. وسيعزز المكتب الدعم الذي يقدمه إلى الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال بهدف تعزيز اتساق وتنسيق السياسات، لا سيما في سياق تحسين وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً والمنصوص عليها في اتفاق باريس، ووضع وتطبيق استراتيجيات وأطر متكاملة ومراعية لقضايا الجنسين من أجل الانتقال العادل، استناداً إلى الحوار الاجتماعي وآليات تنسيق السياسات.

الحصيلة ٦- تعزيز المساعدة المقدمة إلى الهيئات المكونة بشأن وضع وتطبيق الأدوات السياسية القائمة على البيانات والتي تسهم في تحقيق انتقال عادل في مختلف المجالات السياسية

٢٠. تحتاج الهيئات المكونة إلى مساعدة خاصة بغية التصدي للأثار المحددة الناجمة عن التغيرات البيئية والمناخية على عالم العمل، وتنفيذ ورصد الاستجابات الشاملة والمراعية لقضايا الجنسين في مختلف المجالات السياسية، مع مراعاة احتياجات المجموعات في أوضاع استضعاف. وسيكثف المكتب مساعدته في المجالات السياسية الواردة في المبادئ التوجيهية بهدف تعزيز المساهمات الرامية إلى تحقيق الانتقال العادل، استناداً إلى الحوار الاجتماعي مع إيلاء اهتمام خاص للقضايا المتعلقة بالجنسين باعتبارها مسائل مشتركة، على النحو التالي:

- سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات النمو: تعزيز قدرات الهيئات المكونة وتوفير المساعدة التقنية لها بهدف تحليل ووضع وتنفيذ ورصد السياسات الاقتصادية المؤاتية للعمالة (بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الضريبية) التي تضمن نتائج شاملة في سوق العمل وبيئة مؤاتية لتحقيق انتقال عادل؛
- السياسات الصناعية والقطاعية: تعزيز قدرات الهيئات المكونة وتوفير المساعدة التقنية لها بهدف صياغة وتنفيذ سياسات صناعية و/أو قطاعية مستدامة وكذلك سياسات تُعنى بالتنمية الإنتاجية، بغية تسهيل وإدارة الانتقال العادل نحو الاستدامة البيئية والاقتصاد الدائري؛
- سياسات المنشآت: تعزيز قدرات الهيئات المكونة وتوفير المساعدة التقنية لها بغية دعم المنشآت المستدامة، بما في ذلك تهيئة بيئة مؤاتية للابتكار وروح تنظيم المشاريع، مع إيلاء أهمية خاصة لتنمية المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر والتركيز على نمو الإنتاجية والقدرة على الصمود، بالإضافة إلى تحقيق منافع اجتماعية واقتصادية وبيئية؛
- تطوير المهارات: تعزيز قدرات الهيئات المكونة وتوفير المساعدة التقنية لها بهدف تطوير وإدماج سياسات واستراتيجيات بشأن تطوير المهارات والتعلم المتواصل على المستويين الوطني والقطاعي، وبناء القدرات لاستباق الاحتياجات من المهارات وتقليل حالات عدم تطابق المهارات من خلال توفير التدريب المجدي والشامل في سياق الانتقال العادل؛^٢
- السلامة والصحة المهنتان: تعزيز قدرات الهيئات المكونة وتوفير المساعدة التقنية لها بهدف إنشاء قاعدة بيانات سليمة بشأن السلامة والصحة المهنتين وتغيير المناخ، بهدف وضع وتنفيذ سياسات وطنية تعطي الأولوية لنهج وقائي وتعمل على إدارة المخاطر الناشئة؛
- الحماية الاجتماعية: تعزيز قدرات الهيئات المكونة وتوفير المساعدة التقنية لها بغية إرساء حماية اجتماعية شاملة وتكييف نُظم الحماية الاجتماعية مع الصدمات النظامية وضمان الانتقال العادل نحو اقتصادات مستدامة بيئياً، بما في ذلك الحماية من البطالة والتكامل مع السياسات المرتبطة بالمهارات والعمالة؛^٣
- سياسات سوق العمل النشطة: تعزيز قدرات الهيئات المكونة وتوفير المساعدة التقنية لها بشأن سياسات سوق العمل النشطة التي تدعم الباحثين عن عمل والمنشآت في إدارة التغيرات في سوق العمل المرتبطة بالانتقال العادل وإدارة فعالة ووضع برامج للتوظيف العام والاستثمار كثيف العمالة، بهدف تعزيز العمل اللائق في إدارة الموارد الطبيعية والحلول القائمة على الطبيعة؛
- الحقوق: تعزيز قدرات الهيئات المكونة وتوفير المساعدة التقنية لها بشأن السياسات والتدابير التي تصون الحقوق في العمل وتوفر مسارات رئيسية في سياق الانتقال العادل بهدف ضمان العمل اللائق للجميع، مع إيلاء الانتباه لتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة ولجميع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛
- الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي: تعزيز قدرات الهيئات المكونة وتوفير المساعدة التقنية لها بهدف التعاون من خلال حوار اجتماعي فعال لوضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات من أجل الانتقال العادل.

٢١. وتشير استنتاجات عام ٢٠٢٣ إلى مزيد من المسائل التي تهم الهيئات المكونة. وعلى ضوء هذه المسائل، يعتزم المكتب تعزيز الدعم المقدم بناءً على طلب الهيئات المكونة في المجالات التالية، في سياق إسهامها في تحقيق الانتقال العادل:

^٢ تماشياً مع استراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن المهارات والتعلم المتواصل حتى عام ٢٠٣٠، جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠٢٣ وتوصية التلمذة الصناعية الجيدة، ٢٠٢٣ (رقم ٢٠٨).

^٣ انظر الوثيقة GB.343/INS/3/1.

أطر التجارة والاستثمار وسلاسل القيم وسلاسل التوريد والإمداد والتطبيق الفعال لإعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية (إعلان المنشآت متعددة الجنسية) ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ عقود المشتريات العامة؛ التطور التكنولوجي؛ التمويل من أجل الانتقال العادل؛ الاستثمارات في البنى التحتية والخدمات العامة المستدامة؛ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ إضفاء السمة المنظمة؛ حراك اليد العاملة؛ التدابير والإجراءات التي تعزز المساواة بين الجنسين والإدماج، مع إيلاء الأهمية للشعوب الأصلية والقبلية والمجتمعات الريفية والشباب والمجموعات في أوضاع استضعاف.

٢٢. ومن شأن المساعدة السياسية أن تستند إلى البحوث والتقييمات وتستفيد من الأدوات العملية والمواد التدريبية والتعليمية. وستكون هذه المساعدة متسقة مع استراتيجيات الانتقال العادل الأوسع، ومع غيرها من الأطر السياسية ذات الصلة، لا بل قد تكون مترسخة فيها حسب مقتضى الحال. ومن شأن الدعم المقترح أن يراعي احتياجات وظروف الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً.

الحصيلة ٧- وضع ونشر أدوات سياسية وتشغيلية وممارسات جيدة وبرامج التدريب بغية تعزيز تطوير القدرات بشأن الانتقال العادل

٢٣. فيما تنكب الحكومات، بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، على وضع وتطبيق سياسات الانتقال العادل وأطر التمويل ذات الصلة، ثمة حاجة متنامية للإرشادات والأمثلة العملية بغية مساعدة مبادرات الهيئات المكونة. ومن شأن المكتب أن يضع ويحدث وينشر أدوات وممارسات جيدة ومواد تدريبية بشأن مختلف المجالات والقطاعات السياسية، لصالح مجموعات مستهدفة مختلفة. وستكون هذه الموارد العملية في خدمة برامج المساعدة التقنية والتدريب على المستوى القطري. وسيجري تحديث وتعزيز العرض على التدريب والتعليم بشأن الانتقال العادل بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (مركز تورينو) بهدف ضمان أن يلبي هذا العرض احتياجات الهيئات المكونة وأن يستجيب لنتائج البحوث الأخيرة والدروس المستخلصة، بما في ذلك من خلال الاستناد إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعلم من الأقران.

٢٤. وستوفر إرشادات محددة وأنشطة مصممة خصيصاً لتنمية قدرات منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل من أجل: "١" دعم هذه المنظمات للمشاركة بفعالية في الحوار الاجتماعي؛ "٢" تعزيز قدرات أعضائها على تحليل آثار تغير المناخ والبيئة والتصدي لها؛ "٣" تصميم وتنفيذ مبادراتها الخاصة من أجل الانتقال العادل، بما في ذلك المبادرات الخاصة بقطاعات محددة؛ "٤" تقديم مدخلات لوضع سياسات متوازنة؛ "٥" المساهمة كشركاء رئيسيين في برامج التدريب وإعادة اكتساب المهارات وفي تطوير ثقافة التعلم المتواصل؛ "٦" دعم وضع وتنفيذ خطط بشأن الانتقال المستدام على مستوى المنشأة وعلى المستوى القطاعي، من خلال الحوار الاجتماعي. وسيولى اهتمام خاص لاحترام وتعزيز وتحقيق الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية باعتبارهما من الحقوق التمكينية.

الحصيلة ٨- تعزيز منصات الحوار بهدف النهوض بالمعارف والإرشادات ذات الصلة بالانتقال العادل

٢٥. في ظلّ النداءات المعقّدة للتغير المناخي والبيئي على عالم العمل وتنوع طبيعة القضايا التي يتعين معالجتها، من الضروري زيادة مساحات الحوار والمناقشات المخصصة لهذه القضايا، مع إيلاء اهتمام خاص للقضايا الجديدة والناشئة. واستناداً إلى الاستنتاجات، يُقترح تنظيم اجتماع ثلاثي بشأن السلامة والصحة المهنيين في ظلّ ظواهر الطقس القاسية وتغير أنماط الطقس، على أن يقرر مجلس الإدارة شكله في وقت لاحق. ويُقترح أيضاً عقد حوار بشأن الانتقال العادل مع الشعوب الأصلية والقبلية واستكشاف إمكانية استخدام المنصات الموجودة وإنشاء آلية جديدة للحوار.

الحصيلة ٩- تعزيز التعاون الإنمائي وتوسيع نطاقه

٢٦. بهدف دعم تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل المقترحتين، وبالتالي، تعزيز الدعم وتنمية قدرات الهيئات المكونة، لا بدّ من تكثيف ومواءمة الجهود المتعلقة بالتعاون الإنمائي وحشد الموارد. وتحقيقاً لذلك، ينبغي توسيع نطاق حشد الموارد الضرورية للبرامج والمشاريع بشأن الانتقال العادل والعمل في المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية وتلبية احتياجات الهيئات المكونة والتعاون مع شركاء التمويل. وسيضع المكتب خطة لحشد الموارد المتعلقة بالانتقال العادل لضمان محور استراتيجي وتعزيز نهج متسق. وبذلك، سيعزز التعاون على مستوى المكتب وبراغي النهج العام الذي تتبعه منظمة العمل الدولية في حشد الموارد.٤ كما سيسعى إلى الاستفادة من المبادرات التي تقودها منظمة العمل الدولية، من قبيل التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية ومبادرة العمل المناخي من أجل توفير فرص العمل والمسرع العالمي

للوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقالات عادلة، وإقامة أوجه تآزر بشأن جهود حشد الموارد فيما بين برامج العمل ذات الأولوية وتعزيز التعاون داخل الأمم المتحدة والنظام متعدد الأطراف.

الحصيلة ١٠ - تعزيز تعميم الانتقال العادل في نشاط المكتب

٢٧. سيجري تعزيز تعميم الانتقال العادل والاستدامة البيئية في نشاط منظمة العمل الدولية من خلال تدريب الموظفين، وإنشاء شبكة على مستوى المكتب ونشر مواد إرشادية والنظر في نُظم التتبع أو وضع العلامات. وسيحدّث المكتب المواد الإرشادية لتعميم الانتقال العادل في الأنشطة البرنامجية (لا سيما المواد المتعلقة بالبرامج القطرية للعمل اللائق) وفي التعاون الإنمائي. كما سيقدم التدريب لموظفي منظمة العمل الدولية بالتعاون مع مركز تورينو. علاوة على ذلك، سيعمل المكتب على تنشيط وتحديث الشبكة الحالية من الوظائف الخضراء/ جهات الاتصال ذات الصلة بالانتقال العادل في مجمل الإدارات وفي الميدان، واستكشاف خيارات آليات التتبع لرصد الإسهامات في مجال الانتقال العادل عبر نتائج البرامج القطرية ومشاريع التعاون الإنمائي.

الهدف ٣: النهوض بالانتقال العادل من خلال اتباع نهج متسقة في العمليات والشراكات الدولية، مع تعزيز الدور الريادي لمنظمة العمل الدولية

٢٨. توفر العمليات الدولية منصة رئيسية للنهوض بالانتقال العادل. ومن الضروري الترويج لنهج متسق وتعزيز فهم الانتقال العادل القائم على معايير العمل الدولية وعلى المبادئ التوجيهية والاستنتاجات من أجل تركيز الجهود وتحقيق نتائج وأثار مجدية وموثوق بها. وسيكون الدور الريادي المتجدد الذي ستضطلع به منظمة العمل الدولية في هذه العمليات مفيداً في النهوض ببرامج عمل أكثر اتساقاً وحشد الشركاء خلفه وتعزيز التعاون مع سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

٢٩. وسيجري السعي لتحقيق الهدف ٣ من خلال الحصائل التالية.

الحصيلة ١١ - تعزيز التزام منظمة العمل الدولية وإسهاماتها في العمليات والمبادرات السياسية الدولية بشأن الانتقال العادل

٣٠. سيقوم المكتب بتعزيز إسهاماته التقنية ومشاركته في العمليات الدولية مع إيلاء اهتمام خاص للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقيات ريو وعمليات الأمم المتحدة المتعلقة بالمناخ وغيرها من العمليات الدولية مثل عمليات مجموعة العشرين ومجموعة السبعة وبلدان بريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا)، وكذلك المبادرات المالية الدولية. وستصدر وثائق تقنية مختارة ومواد أخرى لتسترشد بها المناقشات المتعلقة بالسياسات استناداً إلى البرنامج البحثي المتكامل. وسيتم تيسير تبادل المعارف بشأن الانتقال العادل واستئارة الوعي بشأن المبادئ التوجيهية والاستنتاجات فيما بين المشاركين والمساهمين في العمليات السياسية. وستخضع المفاوضات الدولية ونتائجها للرصد والتحليل لما يترتب عليها من آثار على النهوض بالانتقال العادل وتوفير العمل اللائق. وبغية وضع برنامج عمل بشأن الانتقال العادل، برعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ينبغي لمنظمة العمل الدولية المشاركة بشكل أوثق في أنشطة مختلف مجموعات العمل واللجان وزيادة دعمها التقني.

الحصيلة ١٢ - تعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة

٣١. سيوسّع المكتب ويعمّق تعاونه مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى. وسيحدد ويتابع مداخل استراتيجية لبناء أو توطيد أوجه التعاون على المستويين الدولي والقطري. بالإضافة إلى ذلك، سيضع المكتب مقترحات قيمة معدة خصيصاً بغية الإفصاح عن الميزة النسبية التي تتسم بها منظمة العمل الدولية والقيمة المضافة فيما يتعلق بشراكات أو برامج مختارة في النظام متعدد الأطراف ومع القطاع المالي. وستستفيد من مبادرات مثل مبادرة العمل المناخي من أجل الوظائف والمسرع العالمي للوظائف والحماية الاجتماعية من أجل الانتقالات العادلة، كوسائل لزيادة المساعدة المقدمة للبلدان. علاوة على ذلك، سيحدد المكتب البُعد المتعلق بالانتقال العادل للتحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية، بغرض حشد الدعم العالمي.

الحصيلة ١٣ - تنظيم منتديات عالمية بشأن سياسات الانتقال العادل

٣٢. سيعقد المكتب منتديات دولية بشأن سياسات الانتقال العادل للمضي قدماً بالمناقشات المتعلقة بالسياسات والإسهام في تعزيز المعارف الجماعية وإيجاد الحلول العملية. ومن شأن المنتديات أن تكون بمثابة منصات للهيئات المكونة والشركاء

بغية مناقشة آخر التطورات في مجال التدابير المتخذة مع مراعاة الارتباط القائم بين التغير المناخي والبيئي وعالم العمل، وتقاسم الخبرات والممارسات الجيدة بشأن سياسات الانتقال العادل والتمويل والتفكير في التقدم والتحديات والإنجازات.

◀ خطة العمل المقترحة

النتائج رفيعة المستوى	النقاط المقابلة لها في الاستنتاجات	نتائج البرنامج والميزانية ذات الصلة (٢٠٢٤-٢٠٢٥)	الإطار الزمني
الهدف ١: زيادة تعزيز قاعدة المعارف من أجل الانتقال العادل (متطلبات الموارد المقدرة: ٧,٥ مليون دولار أمريكي)			
الخصيلة ١- إعداد وتنفيذ برنامج بحثي متكامل لمنظمة العمل الدولية بشأن الانتقال العادل			
وضع وتنفيذ برنامج بحثي متكامل، يتضمن تقريراً رائداً عالمياً	٢٣(ح)	ألف-٢؛ ٣-٨	٢٠٢٧-٢٠٢٤
الخصيلة ٢- تعزيز النهج لجمع وقياس البيانات ذات الصلة بالانتقال العادل			
وضع وثيقة منهجية بشأن جمع وقياس البيانات المتعلقة بالانتقال العادل	٢٣(ح)	ألف-٢؛ ٣-٨	٢٠٢٥
توفير الدعم للبلدان بناءً على طلبها، بغية تحسين الإحصاءات المتعلقة بالانتقال العادل	٢٣(ح)	ألف-١؛ ٣-٨	٢٠٢٧-٢٠٢٤
الخصيلة ٣- وضع بوابة للمعارف بشأن الانتقال العادل			
تصميم وإرساء البنية الأساسية الخاصة ببوابة المعارف المتعلقة بالانتقال العادل	٢٣(ط)	ألف-٣؛ ٣-٨	٢٠٢٥
إنتاج وتجميع موارد المعارف وتغذية البوابة بها	٢٣(ط)	ألف-٣؛ ٣-٨	٢٠٢٧-٢٠٢٤
الخصيلة ٤- نشر الرسائل والإرشادات الرئيسية بشأن الانتقال العادل وإبراز نشاط منظمة العمل الدولية من خلال التواصل الفعال			
وضع وتطبيق استراتيجية للتواصل	٢٣(أ)	ألف-٥؛ ٣-٨	٢٠٢٧-٢٠٢٤
وضع مجموعة من أدوات التواصل بشأن الانتقال العادل	٢٣(أ)	٣-٨	٢٠٢٥
الهدف ٢: تعزيز قدرات الهيئات المكونة على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات من أجل تحقيق انتقال عادل، تراعي قضايا الجنسين، من خلال نهج متكاملة ومنسقة وقائمة على البيانات (متطلبات الموارد المقدرة: ٢٣ مليون دولار أمريكي)			
الخصيلة ٥- تعزيز الدعم المقدم إلى الهيئات المكونة بشأن وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات منسقة ومتكاملة ومراعية لقضايا الجنسين من أجل الانتقال العادل			
تحديد وضع وتطبيق الانتقال العادل بناءً على المساهمات المحددة وطنياً، بالإضافة إلى رصد الفرص والفجوات في هذا المجال	٢١(أ)؛ ٢١(ب)	٣-٨	٢٠٢٥
تعزيز الدعم باتجاه وضع وتطبيق الأطر والسياسات المتكاملة المراعية لقضايا الجنسين استناداً إلى الحوار الاجتماعي	١٥؛ ١٧؛ ١٨؛ ٢١؛ ٢١(أ)؛ ٢١(ب)؛ ٢١(ج)؛ ٢٣(هـ)؛ ٢٣(و)	٣-٨؛ ٣-٢	٢٠٢٧-٢٠٢٤
الخصيلة ٦- تعزيز المساعدة المقدمة إلى الهيئات المكونة بشأن وضع وتطبيق الأدوات السياسية القائمة على البيانات والتي تسهم في تحقيق الانتقال العادل في مختلف المجالات السياسية			
تعزيز قدرات الهيئات المكونة وتوفير المساعدة التقنية بشأن تحليل وتصميم وتنفيذ ورصد السياسات الاقتصادية المؤاتية للعمالة، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية، التي تضمن نتائج أكثر شمولاً في سوق العمل وبيئة مؤاتية للانتقال العادل	٢١(د)؛ ٢٣(هـ)	٣-٨؛ ١-٣	٢٠٢٧-٢٠٢٤
تعزيز قدرات الهيئات المكونة وتوفير المساعدة التقنية بشأن وضع وتنفيذ سياسات صناعية و/أو قطاعية مستدامة بالإضافة إلى سياسات التنمية الإنتاجية بهدف تسهيل وإدارة انتقال عادل نحو الاستدامة البيئية والاقتصاد الدائري	٢١(ح)؛ ٢٣(ب)	٣-٨؛ ٤-٤؛ ١-٣	٢٠٢٧-٢٠٢٤
تعزيز قدرات الهيئات المكونة وتوفير المساعدة التقنية بشأن تعزيز المنشآت المستدامة وتوفير بيئة مؤاتية للابتكار وروح تنظيم المشاريع، مع إيلاء اهتمام خاص لتطوير المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر والتركيز على نمو الإنتاجية والقدرة على الصمود، وتحقيق منافع اجتماعية واقتصادية وبيئية	١٩؛ ٢١(و)؛ ٢١(ط)؛ ٢١(ي)؛ ٢٣(هـ)	٣-٨؛ ٣-٤؛ ٢-٤؛ ١-٤	٢٠٢٧-٢٠٢٤

الإطار الزمني	نتائج البرنامج والميزانية ذات الصلة (٢٠٢٥-٢٠٢٤)	النقاط المقابلة لها في الاستنتاجات	النتائج رفيعة المستوى
٢٠٢٧-٢٠٢٤	٣-٨؛ ٢-٣	٢١(س)؛ ٢١(ع)؛ ٢٣(هـ)	تعزيز قدرات الهيئات المكونة وتوفير المساعدة التقنية بشأن تطوير وإدماج سياسات واستراتيجيات تطوير المهارات والتعلم المتواصل على المستويين الوطني والقطاعي؛ بناء القدرات بغية استباق الاحتياجات من المهارات وتقليص حالات عدم تطابق المهارات من خلال توفير التدريب الملائم والشامل في سياق انتقال عادل، بما في ذلك من خلال الاستفادة من المبادئ العملية الرامية إلى تخضير التعليم والتدريب المهنيين والتقنيين وتنمية المهارات، بالإضافة إلى تخضير توفير التلمذة الصناعية الجيدة بما يتماشى مع توصية التلمذة الصناعية الجيدة، ٢٠٢٣ (رقم ٢٠٨)
٢٠٢٧-٢٠٢٤	٣-٨؛ ١-٦	٢١(ر)؛ ٢٣(هـ)	تعزيز قدرات الهيئات المكونة وتوفير المساعدة التقنية لوضع قاعدة بيانات محكمة تقوم على التجارب بشأن السلامة والصحة المهنية وتغير المناخ، بهدف وضع وتطبيق السياسات الوطنية التي تعطي الأولوية لنهج وقائي وإدارة المخاطر الناشئة
٢٠٢٧-٢٠٢٤	٣-٨؛ ٣-٧؛ ١-٧؛ ١-٧	٢١(ب)؛ ٢١(ل)؛ ٢١(ن)؛ ٢١(ث)؛ ٢٣(هـ)؛ ٢٣(م)	توفير الإرشاد والمشورة التقنية من أجل تصميم وتكييف وتطبيق نظم حماية اجتماعية شاملة ومناسبة ومستدامة، بهدف دعم وحماية العمال وأصحاب العمل في إطار انتقال عادل
٢٠٢٧-٢٠٢٤	٣-٨؛ ٤-٣؛ ٣-٣	٢١(ز)؛ ٢٣(هـ)	تعزيز قدرات الهيئات المكونة وتوفير المساعدة التقنية بشأن سياسات سوق العمل النشطة التي تدعم الباحثين عن عمل والمنشآت في الإدارة الفعالة للتغيرات في سوق العمل المرتبطة بالانتقال وتطوير برامج التوظيف العام والاستثمار كثيف العمالة، بهدف تعزيز العمل اللائق في إطار إدارة الموارد الطبيعية والحلول القائمة على الطبيعة
٢٠٢٧-٢٠٢٤	٣-٨؛ ١-٥؛ ٤-١	١٥؛ ٢١(ق)؛ ٢٣(ز)	تعزيز قدرات الهيئات المكونة وتوفير المساعدة التقنية بشأن السياسات والتدابير الرامية إلى صون الحقوق في العمل وتوفير مسارات أساسية في سياق انتقال عادل، بغية ضمان العمل اللائق للجميع، مع إيلاء الاهتمام لتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة ولكافة المبادئ والحقوق الأساسية في العمل
٢٠٢٥-٢٠٢٤	٣-٨؛ ٣-٢	١٥؛ ١٩؛ ٢١(ف)؛ ٢٢(أ)؛ ٢٢(هـ)؛ ٢٣(و)	توفير المساعدة للهيئات المكونة الثلاثية بهدف مساعدتها على تعزيز دور وأثر الحوار الاجتماعي، بما في ذلك المفاوضات الجماعية، بغية مواجهة التحديات التي يطرحها تغير المناخ والنهوض بالسياسات التي تساهم في انتقال عادل
٢٠٢٧-٢٠٢٤	٣-٨؛ ١-٥	٢١(ط)؛ ٢١(ي)؛ ٢١(ك)؛ ٢١(م)؛ ٢١(ن)؛ ٢١(ص)	تعزيز الدعم القائم على الطلب في مجالات الاهتمام الناشئة للهيئات المكونة، من قبيل: أطر التجارة والاستثمار، سلاسل القيم وسلاسل التوريد والإمداد، عقود المشتريات العامة، التطور التكنولوجي، أطر وسياسات التمويل، الاستثمارات في البنى التحتية والخدمات العامة المستدامة، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إضفاء السمة المنظمة، التدابير والإجراءات التي تعزز المساواة بين الجنسين والإدماج، إيلاء الاهتمام للشعوب الأصلية والقبلية والمجتمعات الريفية والشباب والمجموعات في أوضاع استضعاف
٢٠٢٧-٢٠٢٤	٣-٨؛ ٢-٤	٢١(ط)	توفير الدعم للمساعدة على تطبيق إعلان المنشآت متعددة الجنسية تطبيقاً فعالاً
٢٠٢٧-٢٠٢٤	٣-٨؛ ٤-٦	٢٣(س)	توفير الدعم التقني للهيئات المكونة بغية إرساء آليات حراك للبيد العاملة، تقوم على الحقوق لدعم الانتقالات العادلة والتكيف مع المناخ في بلدان المنشأ والمقصد
الحصيلة ٧- وضع ونشر أدوات سياسية وتشغيلية وممارسات جيدة وبرامج التدريب بغية تعزيز تطوير القدرات بشأن الانتقال العادل			
٢٠٢٧-٢٠٢٤	٢-٣؛ ٤-٣؛ ٤-٤؛ ١-٤؛ ٢-٤؛ ٣-٨	٢٣(هـ)؛ ٢٣(ط)؛ ٢٣(ن)	وضع ونشر الأدوات والإرشادات بشأن سياسات الانتقال العادل
٢٠٢٧-٢٠٢٤	١-٢؛ ٢-٢؛ ٣-٢؛ ٤-٣؛ ٤-٤؛ ٤-٤؛ ١-٤؛ ٢-٤؛ ٣-٨	٢٣(هـ)؛ ٢٣(ط)؛ ٢٣(ن)	وضع وتقديم برامج تدريبية بشأن الانتقال العادل
٢٠٢٧-٢٠٢٤	٢-٤؛ ٣-٨	٢١(ط)؛ ٢١(ق)	تعزيز مكتب المساعدة في منظمة العمل الدولية لقطاع الأعمال بغية الترويج لممارسات في مجال العمل، تكون مستدامة ومسؤولة وشاملة بهدف دعم الانتقال العادل وتطوير منتجات وموارد تساعد المنشآت

الناتج رفيعة المستوى	النقاط المقابلة لها في الاستنتاجات	نتائج البرنامج والميزانية ذات الصلة (٢٠٢٤-٢٠٢٥)	الإطار الزمني
الحصيلة ٨- تعزيز منصات الحوار بهدف النهوض بالمعارف والإرشادات ذات الصلة بالانتقال العادل			
عقد اجتماع ثلاثي بشأن السلامة والصحة المهنيين في إطار الظواهر المناخية المتطرفة وأنماط الطقس المتغيرة	٢٣(ج)	٣-٨؛ ١-٦	٢٠٢٥
عقد حوار مع الشعوب الأصلية والقبلية والبحث في خيارات الاستفادة من منصات الحوار القائمة أو إنشاء منصات جديدة	٢٣(د)	٣-٨؛ ٥	٢٠٢٥-٢٠٢٤
الحصيلة ٩- تعزيز التعاون الإنمائي وتوسيع نطاقه			
تطوير وتنفيذ خطة بشأن حشد المزيد من الموارد بهدف الانتقال العادل	٢١(خ)؛ ٢٣(ي)	٣-٨	٢٠٢٤
إعداد مجموعة من نماذج المذكرات المفاهيمية بشأن الانتقال العادل بهدف حشد الموارد، بالإضافة إلى إعداد موجز مفاهيمي موجّه للجهات المانحة	٢١(خ)؛ ٢٣(ي)	٣-٨	٢٠٢٦-٢٠٢٥
الحصيلة ١٠- تعزيز تعميم الانتقال العادل في نشاط المكتب			
تحديث أدوات الإرشاد وتوفير برامج تدريبية للموظفين وتجديد شبكة الوظائف الخضراء	٢٣(م)	٣-٨	٢٠٢٥-٢٠٢٤
البحث في خيارات النظم الخاصة برصد المساهمات بشأن الانتقال العادل على مستوى المكتب	٢٣(م)	٣-٨	٢٠٢٤
الهدف ٣: النهوض بالانتقال العادل من خلال اتباع نهج متسقة في العمليات والشراكات الدولية، مع تعزيز الدور الريادي لمنظمة العمل الدولية (متطلبات الموارد المقدرة: ٦,٥ مليون دولار أمريكي)			
الحصيلة ١١- تعزيز التزام منظمة العمل الدولية وإسهاماتها في العمليات والمبادرات السياسية الدولية بشأن الانتقال العادل			
إعداد وثيقة تقنية وغيرها من المدخلات بشأن العمليات السياسية الدولية	٢٣(أ)	٣-٨	٢٠٢٧-٢٠٢٤
تعزيز مشاركة منظمة العمل الدولية والتزامها الاستراتيجي في العمليات والمبادرات الرئيسية	٢٣(أ)؛ ٢٣(ك)	٣-٨	٢٠٢٧-٢٠٢٤
دعم برنامج العمل بشأن الانتقال العادل بموجب اتفاق باريس	٢٣(أ)	٣-٨	٢٠٢٧-٢٠٢٤
الحصيلة ١٢- تعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة			
وضع مقترحات تبرز منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالشراكات الرئيسية	٢٣(أ)؛ ٢٣(ك)؛ ٢٣(ل)؛ ٢٣(م)		٢٠٢٤
تجديد الشراكات القائمة وإرساء ما لا يقل عن شراكتين جدينتين أو تحديد بلدين من الممكن أن يتعاونوا بموجب مبادرة العمل المناخي من أجل فرص العمل والمسرع العالمي للوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقالات عادلة	٢٣(أ)؛ ٢٣(ك)؛ ٢٣(ل)؛ ٢٣(م)	٣-٨؛ ١-٨	٢٠٢٧-٢٠٢٤
تطوير شق "الانتقال العادل" في التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية	٢٣(أ)؛ ٢٣(ك)؛ ٢٣(ل)؛ ٢٣(م)	٣-٨؛ ١-٨	٢٠٢٥-٢٠٢٤
الحصيلة ١٣- تنظيم مننديبات عالمية بشأن سياسات الانتقال العادل			
تنظيم مننديبين عالميين بشأن سياسات الانتقال العادل	٢٣(ط)	٣-٨	٢٠٢٧-٢٠٢٥

◀ مشروع القرار

٣٣. أقر مجلس الإدارة الاستراتيجية وخطة العمل المقترحتين بشأن الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بنينياً للجميع وطلب إلى المدير العام أن يراعي إرشاداته في تنفيذ الاستراتيجية.